

نجاحات جديدة لنقابة عمال رام الله وزيارات لمعالجة مشاكل العمال

وعمل على زيادة ارتباطهم بالنقابة.

توزيع المسؤليات الإدارية في نقابة عمال المخازن بنابلس

انتخب هيئة إدارية جديدة لنقابة عمال المخازن بنابلس وقد ترشح للمقاعد التسعة ثلاثة عشر مرشحاً.

وولد ماز في الانتخبات كل من: سعيد الراوي، أميناً للمسر، عدلي الفله نائباً للأمين السر، نايف هيرون أميناً للمصدق زعيم التكرور نائباً للأمين للمصدق زعيم العاش وتقني القطب ومحمود العريف ومحمود الصلاح وعبدالله جرادات أعضاء.

في مصدر تقاسي ان يكون هناك اي اتجاه لحرولة الانتساب للنقابة وقال ان الهيئة الادارية وافقت على طلبات ١٦١ عاملاً تقدموا بطلباتهم للانتساب لنقابة العمال ما بين ٧٨.٦.٢١ والعامية ٧٨.٧.٢٦ وكان توزيع الطلبات على الشكل التالي: في الجلسة رقم ٧٨.٦.٢١ وافقت على ٣٣ طلباً.

في الجلسة رقم ٧٨.٦.٢٨ وافقت على ٢١ طلباً.
في الجلسة رقم ٧٨.٧.٢٧ وافقت على ٣٦ طلباً.
في الجلسة رقم ٧٨.٧.٢٦ وافقت على ٥٤ طلباً.
في الجلسة رقم ٧٨.٧.٢٦ وافقت على ٣٨ طلباً.

واضاف المصدر نفسه ان ٩٩ بالمئة من الطلبات التي تقدمت الى الهيئة الادارية جاءت عن طريق اللجان النقابية التي تم تشكيلها خصيصاً لهذا الغرض.

بعد المواد الغذائية

فصل من نقابة عمال التجارة القاهرة - قامت قيادة نقابة عمال التجارة المصرية بفصل عدد من العمال على رأسهم عبد العظيم المغربي السكرتير العام لاتحاد نقابات مصر سنة ١٩٧١. وقد رفعت القواعد هذه الاجراءات ومن الجدير بالذكر ان السلطة تناولت فرض قيودات موائيه لها على مختلف المحافظات.

هذا الوضع الاستثنائي لنقابة عمان الا ان فرع نابلس رفض الانضمام للاتحاد الحر وكان ذا نشاط فعال وقد استطاع هذا الفرع قبيل الاحتلال تحصيل بعض المكاسب الحقوقية ضمن اتفاقيات جماعية لصالح عمال شركة باصات التيمسي للنقل.

يجب تحسين أوضاع عمال النقل والكراجات

والذي يصنف العمال الى عاملين في مؤسسات منتظمة وعاملين في مؤسسات غير منتظمة. لباستثناء قلة من عمال النقل (وهم في شركات النقل) يعملون ضمن مؤسسات غير منتظمة ومعنى هذا ان القانون يستثنيهم من كثير من الحقوق كالعطلة الاسبوعية والاجازات السنوية. ويترتب على هذا عرقلة النشاط النقابي وجعل كل ما تقدمه النقابة من حل للمشاكل الفردية وليس حلاً للمشاكل الجماعية لعموم عمال هذا القطاع.

لعمل عمال النقل والكراجات من اكثر القطاعات العمالية معاناة واقلها حظاً من المكتسباتها. بالرغم من ان غالبية النقابات قد استطاعت اكتساب المطلب الحقوقي الرئيسي في تحديد ساعات العمل لعمالها، الا ان سائقي السيارات والشاحنات لا يزالون يبيدون عن هذا الحق. لارتباط عملهم بتكاتف غير المحدد بساعات معينة فيبعض يضطر لديه عمله مع ساعات الفجر وحتى وقت متأخر من المساء.

عدا عن ان سائقي الشاحنات يتقاضون اجورهم مشاهرة دون النظر الى عدد الساعات التي ينتقلها المسائق يومياً.

ولحل المشكلة الرئيسية التي تواجه عمالي هذا القطاع وكذلك نقابة الدمامة عن حقوقهم هو وجهة نظر قانون العمل الساربي في المناطق المحتلة

كما قامت النقابة بتنظيم عرائش الى عدة مصانع ومؤسسات اسرائيلية طالب فيها بتحقيق مطالب العمال وتم تحقيق المطالب المطروحة من قبل العمال وان هناك عددا من العمال العرب الذين يعملون في اسرائيل اعضاء في نقابتنا ونحن باستمرار نواصل دعوتنا لحقوق العمال ايضا كانوا. تماما كما وقفنا مع عمال مطعم اميه في اضرابهم الطائفر. وعندما وضعنا انفسنا تحت تصرف هؤلاء العمال واجرينا اتصالا مع جميع المؤسسات في البلد كي نتفق مع زعمائهم ونظامنا العرائش الاستثنائية والاجتجاجية والتضامنية مع عمال المطعم. وقد شارك وفد من الاتحاد العام مشاركة فعالة في الموقف التضامني مع عمال المطعم. وقام الزميل حسين فرح الطويل امين السر وعصر الادارة قاسم عثروب بزيارة الى مصنع يانا البيرة للبلاد والمزاك في المنطقة الصناعية بالبيرة حيث بحثا مع صاحب العمل قضايا العمال، ابراهيم احمد، محمد الشريف، نزار عبد الكريم، ابراهيم صالح. كما زار الوفد العمال في المصنع واضطلع على لحوالهم

أرسلها لإطعام كلبه فاعتدى الكلب عليها وعضها في يدها

صاحب لحد المعامل انزل لحدي العائلات الى الطابق الاسفل من المصنع لإطعام كلبه.

وعلمت النقابة بالخطر فارسلت لجنة من لجنة المرأة النقابية الى قرية الفتاة الصباة لتتحقق في الحادث. وقد قامت اللجنة بعمل زيارة العاملة واطلعت عن كذبها على تفاصيل القضية. وتقوم النقابة حالياً بتبليغ تفضية العاملة لتحصيل حقوقها واعادتها الى العمل.

هل الاجور متناسبة مع الأوضاع الاقتصادية يتقاضى عمال هذا القطاع رواتب متفاوتة فعمال الشركات يتقاضون (٣) آلاف ليرة اسرائيلية شهريا) وهناك خلاف دائم بين سائقي الشاحنات واصحابها حول ايداع كل منهم في (الأكاديمية) التي يقفها صاحب العمل للمساكن ويحاول صاحب العمل دائما الاستئثار بها. اما سائقو السيارات فعملهم اجرهم ٨٠ ليرة اسرائيلية يياوة والعرب ان اصحاب العمل يدركون انخفاض الاجر الا انهم يعطون ذلك بالبلغ الذي يمكن للمساكن تحصيله لصالحه دون علم او محاسبة صاحب العمل!

ويكون تعيين الزبنة او التشاور مع منظمات اصحاب الاعمال والعمال ذوي الشأن. كما وان النقابات العمالية تنبع من النضال في شؤون عمال المناطق المحتلة، العاملين في المصانع الاسرائيلية. اسافة الى ان سلطات الاحتلال قد انتزعت حق النقابات العمالية من الاشراف على مكاتب الاستخدام حسب الصلاحيات التي يعيها لها القانون الاردني. واخيرا: لنا ان نتساءل هل هذه الدراسة تضمن ان العمال النقابي عديم الجدوى بعد الاضرابات في ذكر المضايقات والتغييرات على حقوق الطبقة العاملة. لا شك في ان النضال الجماعي يوتي دائما شأرا افضل والمجال متاح في اطار الاتفاقيات الجماعية. وهي الحصول على حقوق عمارة على ما يمنحه القانون، وهذه مسؤولية النقابات العمالية ان تعمل على توعية العمال

بموجب هذا القانون الانضمام الى منظمة عمالية دولية بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل" ٧٣. ومع جوهر النضال النقابي والذي لا يمكن فصله عن النضال ضد مصالح الطبقة العائكة فقد تعدد القانون ان يضمن صلاحيات النقابات العمالية والتي لا يميز لها التدخل بالمسائل السياسية (٧١) في حين يجوز للشرطة وهي الجهاز القمعي للسلطة ان تتدخل في نفس الاضرابات والاضرابات العمالية.

بالمؤسسات المنتظمة (التي تشغل اكثر من خمسة عمال) وكان ضمان حياة الامتنان والمحافطة عليها رهن بعدد العمال العاملين في المؤسسة وليس حقا للعمال ولوجبا على صاحب العمل (الفصل التاسع ص ٤١). - نفس النزاعات العمالية اعتمادا على حسن نية اصحاب العمل (فتمنص المادة ٩٠ من الفصل الرابع عشر) على: "تحلني عبارة نزاع عمالي اي نزاع ينشأ بين صاحب العمل واصحاب اعمال وبين العمال ويكون ذا علاقة بالاستخدام او بشروط الاستخدام او احوال العمل. او رفض صاحب عمل النحول في حسن نية في المفارضة مع نقابة عمال مسجلة!"

بالمؤسسات المنتظمة (التي تشغل اكثر من خمسة عمال) وكان ضمان حياة الامتنان والمحافطة عليها رهن بعدد العمال العاملين في المؤسسة وليس حقا للعمال ولوجبا على صاحب العمل (الفصل التاسع ص ٤١). - نفس النزاعات العمالية اعتمادا على حسن نية اصحاب العمل (فتمنص المادة ٩٠ من الفصل الرابع عشر) على: "تحلني عبارة نزاع عمالي اي نزاع ينشأ بين صاحب العمل واصحاب اعمال وبين العمال ويكون ذا علاقة بالاستخدام او بشروط الاستخدام او احوال العمل. او رفض صاحب عمل النحول في حسن نية في المفارضة مع نقابة عمال مسجلة!"

نناقشنا في العدد ٢١ بتاريخ "٧.٢٠" جوهر قانون العمل وكونه غير متجانس مع الطبيعة الانتاجية للبلد وفي هذا المقال سنعالج الجوانب المحيطة بحق العامل من جهة وتكريس سلطة صاحب العمل من جهة أخرى وكيف لا والقانون كما أفسحتا تصويغ الفئات المنتفعة

المادة ١٥ ص ٢١. فيمضين. التي ائذ.